الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد البياتي ..... (العراق)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ٩٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* قررت اللجنة النظر في البندين معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-55479 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/61/96 و 135 و 178 و 179 و 284؛ و A/C.3/61/L.2 و L.3)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/61/208-S/2006/598 و A/61/221A/61/221)

١ - **السيد هاشيزومي** (اليابان): قال إن زيارة أخيرة لليابان قام بها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كانت فرصة مفيدة لتبادل الآراء حول مستقبل التعاون في مجال السياسات. وقال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الدور الذي يؤديه المكتب، الذي يتعاون معه باستمرار في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وهناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات المتعددة الأطراف، لمعالجة هذه المشكلة عالميا. وعليه فإن وفده يرحب بالاجتماع التنسيقي المشترك بين الوكالات الذي انعقد الأسبوع الماضي في طوكيو بوصفه خطوة رئيسية نحو استراتيجية عالمية في هذا المجال.

٢ - وأضاف أن الجهود المبذولة لمكافحة مشكلة المخدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحاجة أيضا إلى تعزيز، لا سيما في ضوء الطلب المتزايد على المنشطات الأمفيتامينية. وأعرب عن الأمل في أن المكتب الميداني الذي تم افتتاحه حديثا في الصين سيلعب قريبا دورا رئيسيا في منع تصنيع المخدرات غير المشروعة والاتجار بها في شرق آسيا. وأخيرا، قال إن وفده يدعم الإصلاح الإداري الأخير الذي قام به المكتب ويتطلع إلى نتائج هذا الإصلاح. وسوف يواصل التعاون على نحو وثيق مع المكتب، فكريا وماديا وسياسيا، من أجل جعل العالم أكثر أمانا.

٣ - **السيد جيا** غيد (جمهورية الصين الشعبية): أعرب عن ارتياحه للنتائج الأولية الإيجابية الناجمة عن جهود المجتمع الدولي الناجمة عن مشاكل المخدرات والجريمة عبر الوطنية. وإنتاج الأفيون في انخفاض، كما توقف نمو إنتاج الكوكايين، وتتحسن الحالة في منطقة المثلث الذهبي بصورة مطردة. وقال إن وفده يتعاون بنشاط مع حكومة ميانمار وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من أجل تطوير محاصيل بديلة في هذه البلدان، فضلا عن المساهمة بصفة عامة في الإجراءات الدولية ضد المخدرات غير المشروعة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى اهتمام عن قرب بمراقبة المخدرات في أفغانستان، وبصفة خاصة منع تدفق السلائف الكيميائية إلى هذا البلد المستخدمة في إنتاج الهيروين. فقد ازدادت زراعة الأفيون في أفغانستان بنسبة ٥٩ في المائة في عام ٢٠٠٦، وينبغي التصدي للأسباب الجوهرية لهذه الحالة من حيث العرض والطلب عليها.

٤ - وأضاف أن حكومته حققت نتائج كبيرة في البلد من خلال سن وإنفاذ تشريعات لمراقبة المخدرات، ومن خلال إجراء حملة موسعة عنوانها ''حملة الشعب ضد المخدرات''. وهي ملتزمة بالتعاون الإقليمي والثنائي في هذا الميدان وعقدت في عام ٢٠٠٥ مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤتمرا دوليا في بيجين اعتمد وثيقة مبادئ توجيهية للتعاون المقبل، وإعلان بيجين. ووضعت حكومته آلية إنفاذ مشتركة للقوانين، وخطة عمل إقليمية، وتبادل المعلومات المخابراتية مع بلدان الرابطة من أجل مكافحة الاتجار عبر الحدود. وسوف تواصل تقديم الدعم لمجلس المراقبة الدولية للمخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتحث حكومته البلدان المتقدمة على التبرع إلى هاتين الهيئتين.

٥ - وأضاف أن حكومته تعلق الأهمية القصوى على التعاون القضائي الدولي لمكافحة الجريمة، مع التركيز بصفة خاصة على المساعدة القضائية، وتسليم المجرمين، ومصادرة عائدات الأعمال الإجرامية وردها إلى أصحابها. ومع ذلك،

بسبب عوامل مثل الاختلافات في النظم القانونية للدول الأعضاء، لا تنفذ باستمرار الأحكام الدولية للجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وتأمل حكومته في استبعاد المعايير المزدوجة والاعتبارات السياسية بحيث يمكن تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال استنادا إلى المعاهدات ذات الصلة. وأخيرا، يجب تعزيز لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بوصفها الهيئة الرئيسية لاتخاذ القرارات في هذا المجال لكي تلعب دورها بصورة كاملة.

٦ - **السيد كازيخانوف** (كازاخستان): قال، متحدثا بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، إنه على الرغم من النتائج الهائلة التي تم تحقيقها في مجال المراقبة الدولية للمخدرات في السنوات الأخيرة، إلا أن الحالة في أفغانستان حيث ازدادت زراعة الأفيون بنسبة ٥٩ في المائة في هذه المنطقة عام ٢٠٠٦ تثير القلق. وقد أدت تجارة الأفيون والهيروين الأفغاني إلى عائدات تبلغ حوالي ٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة للمتاجرين بهذه المحاصيل، أي أكثر من ميزانية كثير من بلدان العالم. وتمر أكثر من ٦٥ في المائة من المخدرات الأفغانية عبر بلدان الرابطة. ونظرا لأن جزءا من هذا المبلغ يظل في الأسواق المحلية للرابطة فإن ذلك يساهم في ازدياد الإدمان على المخدرات، والأمراض المتصلة بتعاطي المخدرات، والجريمة في هذه البلدان.

٧ - وأضاف أن حكومات رابطة الدول المستقلة تدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتصدي لمشكلة المخدرات عن طريق التعاون الدولي الفعال. وإن أحد أهم الخطوات المتخذة تتمثل في وضع ميثاق باريس الذي يمكن الحكومات من جمع جهودها لمكافحة انتشار المخدرات من أفغانستان. وتأمل بلدان الرابطة أيضا أن إنشاء المركز الإعلامي والتنسيقي الإقليمي لآسيا الوسطى مؤخرا، الذي سيعمل بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمكتب، سيسمح بإجراء تحليلات في حينها وتبادل المعلومات عن الجريمة عبر الحدود وقيام وكالات إنفاذ القوانين بعمليات مشتركة لمكافحة المخدرات. وسيضمن اشتراك أفغانستان في هذا المشروع تنفيذه الناجح. ويظل التعاون الإقليمي أحد أهم الآليات فعالية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في بلدان رابطة الدول المستقلة.

٨ - وأضاف أن بلدان الرابطة تدعو المجتمع الدولي إلى تجديد جهوده لتعزيز إيجاد حل سياسي للحالة في أفغانستان. وهي تدعم سياسات الحكومة الأفغانية الرامية إلى تعزيز المجتمع الأفغاني وتحريره من المخدرات. وإن مشاركة أفغانستان الفعالة في عملية التكامل الإقليمي والتعاون مع المنظمات الدولية يساعد على حل المشكلة الأفغانية. ولا يستطيع بلد بمفرده أن يحل مشكلة المخدرات. فالمبادرات المتعددة الأطراف، بدعم من الأمم المتحدة، بحاجة إلى تجنيب الأجيال المقبلة من مأساة المخدرات.

٩ - **السيدة فيلير** (المكسيك): قالت ينبغي ألا تحول الأولوية الممنوحة إلى مكافحة المخدرات الأنظار عن ضرورة مكافحة تهديدات خطيرة أخرى تشكلها المشاكل المتصلة بذلك والمتعلقة بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. فالتعاون الدولي ضروري لهذا الغرض وحكومتها تلعب دورا رائدا في التفاوض على الصكوك الدولية وإنشاء آلية متابعة في هذا الصدد. وهي تعمل في الوقت الراهن على اعتماد خطة عمل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في نصف الكرة الغربي، تحت رعاية منظمة البلدان الأمريكية، واستنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة وبروتوكولاتها، وترمي هذه الخطة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين هيئات ودول منظمة البلدان الأمريكية عن طريق اتباع نهج شامل لعدة قطاعات.

١٠ - ولأن الجريمة المنظمة وشبكات الاتجار بالمخدرات تتغير بصورة مستمرة، فهناك حاجة إلى اعتماد استراتيجيات

جديدة للتصدي لها، كما يجب تعزيز أقنية الاتصال والإجراءات المشتركة على الصعد المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. وتعرف حكومتها من تجربتها الخاصة أن مكافحة المخدرات تنجح عندما يتم إجراؤها وفقا لمبادئ المسؤولية المشتركة واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ومساواتها القانونية. وعليه فإنها تدين الأحكام المسبقة بخصوص دول بعينها، وتعتقد أن النهج الأحادية تقوض الجهود الوطنية وتعزز يد المنظمات الإجرامية وكرتيلات المخدرات.

١١ - وإذ تؤكد على أن الطلب على المخدرات جزء لا يتجزأ من مشكلة إنتاج المخدرات وتوزيعها، قالت إن حكومتها تعزز مختلف المبادرات الرامية إلى تعزيز آلية التقييم المتعددة الأطراف المشتركة بين البلدان الأمريكية، وإن هذه الآلية بوصفها آلية التقييم النظيرة الوحيدة في أنشطة مراقبة المخدرات يمكن أن تكون بمثابة قدوة للمناطق الأخرى واستخدامها للمساعدة على بناء القدرات الوطنية. وهي تشارك أيضا بنشاط في الآليات الأخرى للجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استخدام المخدرات. وهي قلقة بصفة خاصة بسبب ازدياد استخدام المخدرات الاصطناعية في جميع أنحاء العالم، وتناشد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تطوير استراتيجيات وتنفيذ تدابير قصيرة الأجل لمكافحتها. وفي هذا الصدد، قالت إنها تعلق أهمية كبيرة على دور مجلس المراقبة الدولية للمخدرات لا في مكافحة الاستخدام غير المشروع للسلائف الكيميائية فحسب بل أيضا في تعزيز تعاون أكبر وتعزيز تبادل المعلومات بين البلدان من أجل تحقيق هذه الغاية.

١٢ - **السيد أوراس** (تركيا): قال إن حكومته تنفذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ذلك لأن بلده أحد بلدان وصول هؤلاء الأشخاص. وبموجب هذه الخطة، يستطيع الضحايا الحصول على المأوى، والرعاية الطبية، وتصاريح الإقامة الممتدة في تركيا. ووضعت الحكومة أيضا خطا هاتفيا مجانيا، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بدأت حملة توعية عامة داخل تركيا وخارجها. وهي تشارك بنشاط في التعاون الإقليمي والدولي لمعالجة هذه المشكلة.

١٣ - وأضاف أن حكومته تعتقد أن نفس النهج التعاوني أساسي لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد صدقت على الصكوك ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة، وأبرمت اتفاقات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف مع ٦٦ بلدا. وفي عام ٢٠٠٠، أنشأت الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، التي تعمل بوصفها مركزا إقليميا للمعلومات، ومنتدى للتشاور، ومكانا لتدريب العاملين في مجال إنفاذ القوانين من بلدان المنطقة وخارجها.

١٤ - ومن أجل مساعدة الدول الأكثر تضررا بالاتجار غير المشروع، لا سيما أفغانستان، تشارك حكومته في مبادرات ميثاق باريس، وتلعب دورا رائدا في التعاون الإقليمي لمكافحة المخدرات في جنوب شرق أوروبا. وأخيرا، بما أن مختلف أشكال الجريمة المنظمة مصدر رئيسي لتمويل الإرهاب، فإن حكومته تدعو إلى اتباع نهج متكامل لمكافحة هذه الظاهرة.

١٥ - **السيدة سينيدزو** (غانا): قالت إنه على الرغم من تحقيق بعض التقدم في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، إلا أنه لا يزال لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها آثار مدمرة، لا سيما على البلدان النامية. ويستعمل المتاجرون بصفة متزايدة البلدان الأفريقية، لا سيما تلك البلدان على امتداد خليج غينيا من أجل تعقيب شحن الكوكايين والهيروين إلى أوروبا، وأصبح بلدها بسرعة طريق عبور للمخدرات غير المشروعة التي تهربها الشبكات الإجرامية العاملة في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وعليه فإن حكومتها اتخذت عددا من التدابير لتعزيز فعالية إنفاذ قوانينها وتعزيز

التعاون الدولي في هذا المجال. وقد أنشأت مجلسا مشتركا بين الوزارات لمراقبة المخدرات من أجل إرشاد وتنسيق الأنشطة المرتبطة بالمخدرات في مختلف السلطات المسؤولة عن مراقبة المخدرات في البلد، واتخذت خطوات لمكافحة تعقيب شحن المخدرات، والقضاء على زراعة القنب، واستحداث برامج إنمائية بديلة متكاملة. وكشف ازدياد عدد وحجم مصادرة المخدرات غير المشروعة، لا سيما الكوكايين في غانا والبلدان المجاورة، عن مختلف المخاطر التي تتعرض لها المنطقة. وواضح أن التدابير الرامية إلى مكافحة المخدرات بحاجة إلى إدماجها في البرامج والمشاريع الإنمائية الوطنية، وعليه فإن حكومتها تعطي الأولوية لتحيين التشريعات المتعلقة بمراقبة المخدرات والسلائف الكيميائية ورصدها، ولوضع برامج للوقاية من إساءة استعمال المخدرات وتخفيض الطلب عليها. وتدعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك التدريب على تعزيز قدرة السلطات على إنفاذ القوانين من أجل مصادرة شحنات المخدرات غير المشروعة.

١٦ - وأضافت أن المسؤولية الأولية لتنفيذ الاتفاقات الدولية تقع على عاتق الحكومات، إلا أن هناك جهودا وطنية ضرورية لاستكمال التعاون الدولي. وإن وفدها يؤيد النهج الشامل الذي اعتمدته الأمم المتحدة ويدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في وضع إطار وأدوات قانونية ملائمة. وتحتاج البلدان النامية، لا سيما بلدان العبور إلى مساعدة أكبر في تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة وفي تدريب المسؤولين في مجال القضاء وإنفاذ القوانين. وهناك حاجة إلى موارد يتم تخصيصها للوقاية وللبرامج الرامية للقضاء على المحاصيل غير المشروعة وللتنمية البديلة. وبناء عليه، دعت الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء لبرنامج مراقبة المخدرات الذي وضعه المكتب وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات إلى الانضمام إليها، وتطبق تدابير المراقبة اللازمة على الصعيد الوطني.

١٧ - **السيد كانغ** (جمهورية كوريا): قال إن بلده ينفذ قانونا وطنيا لمكافحة الفساد وشكّل لجنة مستقلة لمكافحة الفساد. وأنشأ أيضا شراكة وثيقة مع المجتمع المدني ترمي إلى مكافحة الفساد. ومما يستحق الثناء جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها. وكان تنظيم حلقات دراسية إقليمية رفيعة المستوى، كتلك الحلقة المعقودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فرصة قيمة في هذا الصدد، وشكلت حكومته في الآونة الأخيرة فرقة عمل لبذل الجهود من أجل التصديق على الاتفاقية.

١٨ - وأضاف أن حكومته وقعت الاتفاقية الدولية المعتمدة في الآونة الأخيرة لمكافحة أعمال الإرهاب النووي. وعلى الصعيد المحلي، نقّحت الدليل الوطني لمكافحة الإرهاب، وأنشأت مركزا في عام ٢٠٠٥ لتجميع المعلومات المتعلقة بالإرهاب. ويجري استعراض قوانين مكافحة الإرهاب في الجمعية الوطنية، وتم تشكيل فرقة عمل لصياغة التشريعات المتعلقة بالقضاء على تمويل الإرهاب. وامتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تم تجميد أصول الأشخاص المرتبطين بالمجموعات الإرهابية.

١٩ - وفي مجال إصلاح العدالة الجنائية، قال إن حكومته تعطي الأولوية لحماية النساء والأطفال، بما في ذلك ضحايا العنف الذي يستهدف المرأة. وقد اتخذت في الآونة الأخيرة تدابير لمنع عودة الأطفال إلى ارتكاب الجرائم وتوفير التعليم الأفضل إليهم وإعادة تأهيلهم إذا كانوا قد انتهكوا القانون. ويأمل وفده أن تعطي الجمعية العامة ما يكفي من سلطات إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لإدارة صندوق الأمم

المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من خلال اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.3/L.2.

٢٠ - وفيما يتعلق بمسألة المخدرات، قال إن حكومته اتخذت خطوات لا لمراقبة الإمدادات فحسب بل أيضا، بشراكة مع المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والقطاع الخاص، لتخفيض الطلب عليها، بما في ذلك توعية الجمهور وتنظيم حملات تثقيفية تركز على الشباب. ومنذ عام ١٩٨٩، استضافت حكومته سنويا اجتماعا للاتصال في مجال مكافحة المخدرات لأغراض التعاون الدولي، ويرمي الاجتماع إلى إنشاء وتعزيز آليات إقليمية لتقاسم المعلومات وللتعاون. ويؤمل أيضا زيادة مساهمة الاجتماع في الجهود العالمية من أجل مراقبة السلائف من خلال مشروع الاتساق ومشروع بريزم. ومنذ أن بدأ نفاذ قوانين مكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠١، بدأ تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي لعملية غسل الأموال. وتعمل وحدة المخابرات المالية الكورية التي أنشئت في عام ٢٠٠١ من خلال التعاون الدولي من أجل تحقيق هذا الغرض، وسوف تشارك الحكومة كمراقب في الاجتماع العام القادم الذي تعقده فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، وتأمل أن تصبح عضوا كاملا فيها في المستقبل القريب.

٢١ - **السيد كومبيرباتش** (كوبا): قال إنه ليس هناك من بلد يستطيع وحده أن يقاوم جميع مختلف المظاهر للجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والاتجار بالأشخاص، وغسل الأموال، وتهريب الأسلحة، والإرهاب. وفي جهود مبذولة لمكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات، من الأهمية بمكان عدم تجاهل بعض المبادئ الأساسية: تشارك جميع الدول في المسؤولية عن التصدي للجريمة عبر الوطنية، والتقيد بدقة بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تتخلى الدول التي لديها القوة العسكرية المتفوقة عن التهديد باستخدام القوة واستخدامها معتمدة على امتيازات غير قانونية، مثل الحق المزعوم في شن حرب وقائية. ويجب على جميع الدول أن تصدق على الصكوك الدولية المتصلة في جملة أمور بالإرهاب، والمراقبة الدولية للمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، والاتجار غير المشروع بالمهاجرين والتقيد بها. ويجب تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. ويجب حشد الموارد لإمكانية توفير التعليم العام للأطفال والشباب، ولا يتطلب هذا إلا جزءا بسيطا جدا من المبالغ الهائلة التي يتم تبديدها كل سنة على الأسلحة.

٢٢ - وفي الكفاح ضد الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات، ليس هناك مجال للمعايير المزدوجة، أو لاتباع نهج يقوم على النفاق من جانب واحد لتصنيف الدول الأعضاء إلى دول خير ودول شر. ولا يمكن للمرء أن يتصور أن الولايات المتحدة التي ينجح المتاجرون بالمخدرات فيها في تجميع مبالغ تتراوح بين ١٣,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ٤٨,٤ بليون دولار في السنة، بتكلفة اجتماعية تبلغ ١٨٠,٩ بليون دولار، وفيها الملايين من المتعاطين والمدمنين على المخدرات، أن تحكم على الآخرين فيما يتعلق بمسألة الاتجار بالمخدرات. ومن باب العبث أن تسعى الولايات المتحدة إلى وضع معايير لمكافحة الاتجار بالأشخاص بينما سنت قانونا لا يطبق إلا على الكوبيين ويشجع الهجرة غير المشروعة وغير الآمنة. فكيف تستطيع الولايات المتحدة أن تدعي بأنها الرائدة في الحرب العالمية على الإرهاب، وهي مستعدة للإفراج عن أكبر الإرهابيين والقتلة في النصف الغربي للكرة الأرضية وهو لويس بوسادا كاريليس؟

٢٣ - وبفضل النظام الاجتماعي والسياسي الذي يدعو إلى المساواة والعدل، وعلى الرغم من الضرر الذي يسببه حصار الولايات المتحدة، تقدمت كوبا تقدما هائلا في منع الجريمة،

وتعزيز العدالة الجنائية، ومكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وينص تشريعها على فرض عقوبات قاسية على غسل الأموال، والاتجار بالأسلحة وبالمخدرات غير المشروعة، وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة. ومع ذلك، فحجر الزاوية في جهودها لمنع الجرائم يتمثل في تثقيف أطفالها وشبابها والسكان بصورة عامة بمن فيهم المسجونون.

٢٤ - وقال إن حكومته برهنت بشكل واضح على التزامها بالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات، وعلى استعدادها للعمل مع الولايات المتحدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والاتجار غير المشروع بالأشخاص. ومع ذلك، فإن اقتراحاتها المتعلقة بالاتجار بالأشخاص رفضتها الولايات المتحدة حتى الآن، على الرغم من أن الأمريكيين هم الذين سيستفيدون منها بصورة أولية. وسوف تواصل كوبا التعاون دوليا وسوف تبذل كل جهد ممكن لمنع استخدام أراضيها للاضطلاع بالأعمال الإرهابية ضد الشعب الأمريكي أو أي شعب آخر.

٢٥ - **السيدة شان** (سنغافورة): قالت إن تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٦ يوحي بالتفاؤل فيما يتعلق باتجاهات المراقبة الدولية للمخدرات. ويتمثل التحدي في استمرار التقدم الذي أحرز حتى الآن، وفي تعزيز النظم القائمة لمراقبة المخدرات على أساس متعدد الأطراف. ويجب على الدول الأعضاء أن تركز على تحقيق الأهداف قبل عام ٢٠٠٨ كما جاء في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين.

٢٦ - وقالت إن حكومتها اعتمدت نهجا متعدد الاتجاهات في مكافحة المخدرات، بالتركيز على الوقاية والتثقيف والعلاج والرعاية. ويتم ردع المتاجرين بالمخدرات عن طريق التشريعات وإنفاذ القوانين إنفاذا دقيقا. ويتم توعية الجمهور بالآثار الضارة للمخدرات عن طريق التثقيف المكثف. ويتم إرغام الذين يتعاطون المخدرات على التماس العلاج وإعادة التأهيل، كما أن برامج التدريب المهني وبرامج العمالة تساعدهم على العودة إلى الاندماج في المجتمع. وقد أدت جهود الحكومة إلى تحسينات كبيرة: فخلال العقد الماضي، انخفض عدد الذين تم القبض عليهم من بين الذين يتعاطون المخدرات من ٠٠٠ ٦ إلى أقل من ٨٠٠.

٢٧ - وأضافت أن حكومتها تتعاون أيضا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وغيرها من الشركاء الدوليين في التصدي لمشكلة المخدرات. وفي عام ٢٠٠٥، استضافت الاجتماع السادس والعشرين لكبار المسؤولين في الرابطة لمعالجة مسائل المخدرات، والاجتماع الثاني المعني بالمخدرات لفرقة العمل المشتركة بين الرابطة والصين. ومنذ عام ٢٠٠٠، تم إجراء حلقات دراسية تدريبية للمسؤولين عن إنفاذ القوانين في المنطقة على نحو مشترك مع أستراليا. وفي عام ٢٠٠٦، نظمت الحكومة برنامجا تدريبيا عن مراقبة المخدرات غير المشروعة للمسؤولين عن إنفاذ القوانين من أفغانستان. وإن بلدها بوصفه بلدا موقعا على ثلاث اتفاقيات دولية رئيسية معنية بمراقبة المخدرات، يسرها أن تضع خبرتها تحت تصرف البلدان لمساعدتها على التصدي لآفة المخدرات الدولية.

٢٨ - **السيد بهام هاي أنغه** (فييت نام): قال إن الأمم المتحدة، نظرا لما تشكله الجريمة عبر الوطنية من تهديد خطير للسلام والازدهار، يجب أن تواصل أداء دور رائد في تنسيق الجهود الدولية لمكافحته، تمشيا مع القانون الدولي. وأشار وفده إلى الإنجازات الأخيرة في تعزيز الإطار القانوني العالمي ضد الجريمة عبر الوطنية، ويرحب ببدء نفاذ اتفاقية مكافحة الفساد. ويقدر الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة عبر الوطنية عن طريق توفير المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. ويتعين مواصلة تقديم المساعدة التقنية لمساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها المؤسسية الوطنية وتحسين نظمها القانونية المحلية.

٢٩ - وعلى الصعيد الوطني، اتخذت حكومته عددا من التدابير القانونية والعملية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وتم تنقيح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لكي يشمل أحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة التي انضمت إليها فييت نام. وفي عام ٢٠٠٥، تم إصدار مرسوم لمنع ومكافحة غسل الأموال. وتعرب حكومته عن امتنانها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على المساعدة التي قدمها في صياغة قانون ضد الفساد، الذي بدأ نفاذه في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٣٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل حكومته بذل كل جهد ممكن لتعزيز التعاون في مكافحة الجريمة عبر الوطنية في إطار منتديات إقليمية. وقد شاركت بنشاط وبشكل بنّاء في مفاوضات معاهدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الإجرامية، واتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن في آسيا وهي عضو في هذا الاتفاق. وتعمل في الوقت الراهن على نحو وثيق مع البلدان الأعضاء في الرابطة حول اتفاقية معنية بمكافحة الإرهاب.

٣١ - وعلى الصعيد الدولي، أصبحت فييت نام طرفا في عدد كبير من الصكوك الدولية المعنية بالجريمة عبر الوطنية، والإرهاب، والمخدرات، والمؤثرات العقلية. ووقعت الحكومة على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية مكافحة الفساد، وهي في سبيل التصديق عليهما. وأبرمت أيضا اتفاقات ثنائية كثيرة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك اتفاقات لتسليم المجرمين وتقديم المساعدات القانونية.

٣٢ - **السيد ولف** (جامايكا): قال، متحدثا باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إن هذه البلدان، بسبب موقعها، تتعرض لخطر استخدامها لتعقيب شحن المخدرات وغير ذلك من البضائع غير المشروعة. ويتطلب ازدياد مستوى الجرائم فيها استثمارات كبيرة من أجل حماية حدودها والتعاون مع جيرانها من خلال اتفاقات وبرامج ثنائية، تم تحقيق بعضها بنجاح كبير، لا سيما فيما يتعلق بمصادرة المخدرات وإنفاذ القوانين.

٣٣ - وأضاف أن ترحيل عدد كبير من الأفراد إلى منطقة البحر الكاريبي بسبب أنشطتهم الإجرامية فيما وراء البحار أمر غير معقول، إذ إنه ليس لكثير منهم أي صلات ببلدان الجماعة الكاريبية. وتهدد هذه الظاهرة بزعزعة استقرار المجتمعات الكاريبية، ذلك أن الحكومات الكاريبية غير مجهزة بما فيه الكفاية لتسهيل إعادة اندماجهم بصورة منظمة. ومن غير المجدي أيضا، على الرغم من هذه الحقائق والنجاح الكبير الذي تم تحقيقه، إخضاع هذه البلدان لمراقبة من طرف واحد وتهديدها بفرض جزاءات خارج الإطار التعاوني الذي تسعى الأمم المتحدة إلى تشجيعه.

٣٤ - وتواصل بلدان الجماعة الكاريبية طلب المساعدة الدولية إلى دول العبور، مثل دولها من أجل تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية لمصادرة المخدرات. وفي الوقت نفسه، تعترف بأن الاستراتيجية الفعالة للقضاء على تجارة المخدرات تتطلب حظرا عادلا. وهناك حاجة إلى نهج أكثر توازنا فيما يتصل بالعرض والطلب، ينطوي على استثمار المزيد في برامج وآليات تخفيض الطلب على المخدرات وفي نفس الوقت توفير فرص العمل من أجل القضاء على الحاجة إلى الاعتماد على إنتاج المخدرات غير المشروعة كسبيل للرزق.

٣٥ - وأضاف أن بلدان الجماعة الكاريبية أكدت باستمرار على ضرورة اتباع نهج دولي تعاوني متضافر للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، والأنشطة الإجرامية، وإنفاذ سيادة القانون. وهي فخورة بسجلها من حيث الانضمام إلى الصكوك الدولية الكثيرة في هذا المجال وضمان تطبيق العدالة الجنائية وسيادة القانون. غير أن تجسير الهوة بين

الانضمام الرسمي والتنفيذ الفعلي على المستوى الوطني يحتاج في كثير من الأحيان إلى مساعدة تتجاوز قدرة هذه البلدان. وعليه فإن التعاون التقني ضرورة حتمية. وتعلق دول الجماعة الكاريبية أهمية خاصة على دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد وتدعم بشدة توصيات الأمين العام. ولهذا السبب، فإنها تعرب عن قلقها العميق لقرار إغلاق مكتبها الإقليمي في بربادوس، مما لن يجعل المنطقة أكثر أمانا. وتحتاج هذه البلدان إلى مساعدة مستمرة لمكافحة الأنشطة التي يمكن أن تقضي على سنوات من الجهود المبذولة لوضع المنطقة على أسس اقتصادية سليمة. ولنفس السبب، فإنها تعرب عن أسفها لعدم اعتماد صك ملزم لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

٣٦ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): رحبت بالاستراتيجية الهائلة التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومن شأن ذلك أن يعزز التآزر بين برامج مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وأنشطة الشركاء في التنمية. ومع ذلك، لا يمكن تحيين وسائل مكافحة الجريمة إلا عن طريق دراسة مستفيضة لاتجاهات النشاط الإجرامي ووظيفة نظم العدالة الجنائية استنادا إلى بيانات موثوقة.

٣٧ - وقالت إن وفدها يشير بارتياح إلى أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية حددت الإرهاب بوصفه أكثر التحديات التي تواجه البشرية، ورحبت باعتماد الاستراتيجيات العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع. وتؤيد توصيات اللجنة التي ترمي إلى إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين للنظر في وسائل تنفيذ التوصيات في إعلان بانكوك.

٣٨ - وأضافت أن حكومتها صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكولاتها الثلاثة، واتفاقية مكافحة الفساد، وأدرجتها في تشريعاتها المحلية. وبموجب قانون مكافحة الفساد الذي تم سنه في شباط/فبراير ٢٠٠٦، تم إنشاء هيئة وطنية لمنع الفساد ومكافحته ولجمع المعلومات في هذا الصدد. وإن حكومتها قلقة بسبب الزيادة في المتاجرة بالمخدرات واستخدامها في الجزائر. وهناك حاجة إلى مساعدة خارجية للتصدي للمشاكل الناشئة عن استخدام أراضيها كمنطقة عبور للاتجار بالمخدرات. وإن التعاون الإقليمي والدولي حاسمان لتنسيق الرد على هذه المشاكل، ولتعزيز برامج التنمية البديلة.

٣٩ - **السيد روغاشيف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يتم الاهتمام بصورة متزايدة بالكيانات من غير الدول مثل المنظمات الإرهابية والعصابات الإجرامية والمتاجرين بالمخدرات، عند إنشاء آليات أمنية عالمية موثوقة. ومثل هذه الجماعات تشكل تهديدا رئيسيا للألفية الجديدة لا لمجرد قدرتها على الانتشار، بل أيضا بسبب التهديد الذي تشكله للجهود التي تبذلها الدول لتأمين سلامتها العامة، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وسيادتها. وتتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تدابير لمكافحة هذه التهديدات الجديدة والتحديات.

٤٠ - وقال إن الاستراتيجية الجديدة لمكافحة الإرهاب تظهر أن العنصر الرئيسي لنجاح جهود الأمم المتحدة يكمن في متابعة حوار كامل وبناء مع الدول، وفي تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. ويتعين أيضا تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على المساعدة في صياغة تشريع وطني وإنشاء آليات لمكافحة الإرهاب والجريمة والمتاجرة بالمخدرات. وإن الاجتماع المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد سوف يشكل منتدى لمناقشة مسألة تبادل المعلومات والخبرة، والمساعدة على إنشاء آلية لتنفيذ الاتفاقيتين.

٤١ - وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات في أفغانستان، ليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية، تستمر الحالة في التدهور والبلد على وشك أن يصبح ''دولة مخدرات''. وكان للمؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق الاتجار بالمخدرات في أفغانستان، المعقود في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تأثير من حيث أنه دعم ميثاق باريس، ووضع الإعلان الصادر عن المؤتمر أسس تطوير استراتيجية دولية لمكافحة التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات في أفغانستان. ودعا وفده جميع الدول إلى دعم الجهود المبذولة لحل المشكلة.

٤٢ - **السيدة شاهار** (إسرائيل): قالت إن حكومتها تعترف بالخطر الهائل الذي تشكله الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، والآثار التي تزعزع الاستقرار الذي لا يعرف الحدود الوطنية، وهي ملتزمة بمعالجة هذه المشاكل دوليا ووطنيا. وقد أصبحت المخدرات، والجريمة المنظمة، والجرائم المالية، والإرهاب، والاتجار بالأشخاص ذات طابع عبر وطني بصورة متزايدة، كما أن عولمة هذا النشاط الإجرامي يدعو إلى اتباع نهج جديد، يستند إلى التعاون الدولي واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات استخداما أكبر.

٤٣ - وأضافت أن سياسات حكومتها فيما يتعلق بمكافحة المخدرات يتم تنسيقها مع سلطة مكافحة المخدرات التي تستعمل نهجا متعدد الاتجاهات ومشتركا بين الوزارات من أجل القضاء على المخدرات غير المشروعة في المجتمع الإسرائيلي. واستراتيجيتها تستند إلى تشريعات مكافحة الاتجار، وتثقيف الشباب الإسرائيلي، فيما يتعلق بمخاطر المخدرات، واتباع النهج الجديدة في معالجة وإعادة تأهيل متعاطي المخدرات. وإن محكمة إسرائيل التي تعالج المخدرات، تعمل على نحو وثيق مع مراكز معالجة المخدرات، وتتميز بمعدلات نجاح في إزالة السمية تصل إلى ٩٠ في المائة. ونسبة مصادرة المخدرات أعلى نسبة في المنطقة، وحالات تعاطي المخدرات قليلة مقارنة بالبلدان المتقدمة الأخرى. ومع ذلك، نظرا للطلب على اكستازي وعقائر الهلوسة، والهيروين، وزيادة استخدام المواد التي لا يحظرها بصفة محددة القانون، مثل المستنشقات، يتعين تعزيز إنفاذ القوانين. ويتم إجراء حملات التوعية بصورة مطردة بما في ذلك في المدارس، من رياض الأطفال وما بعدها، وهناك حاجة إلى برامج تثقيف عامة لتغيير التصور الخاطئ الذي يفيد بأن القنب مخدر ''خفيف''. ومن أجل حل هذه المشاكل، تواصل حكومتها العمل مع البلدان المجاورة، وذلك في جملة أمور عن طريق توقيع مذكرات التفاهم الرامية إلى تعزيز التنسيق الوطني في مكافحة حركة المخدرات عبر الحدود، وتعزيز تقاسم المعلومات المتعلقة بمنع استخدام المخدرات وعلاج متعاطيها. وإسرائيل عضو في لجنة المخدرات، وستواصل التنسيق مع الدول الأخرى لتخفيض الطلب العالمي على المخدرات غير المشروعة وإمداداتها.

٤٤ - وأضافت أن حكومتها تبذل جهودا متزايدة لمنع الاتجار بالأشخاص، وهي بسبب موقعها الجغرافي، تعتبره تحديا خطيرا لإسرائيل، فتقوم بمحاكمة المتاجرين بالأشخاص وإدانتهم، وتعزيز وحدات مراقبة الحدود. وتعمل مع الدول الأخرى لتثقيف الجمهور بشأن الاتجار، وتعالج لجنة في البرلمان الإسرائيلي مسألة الاتجار بالنساء.

٤٥ - وأضافت أن الجوانب المختلفة للجريمة المنظمة الدولية مترابطة: كرتيلات المخدرات تعتمد على الحركات المالية غير المشروعة عبر الحدود، وتعمل المنظمات الإرهابية الدولية مستخدمة الأرباح التي تجنيها من الجرائم الرئيسية. وإن معالجة زراعة المخدرات بصورة فعالة بالإضافة إلى الاتجار من شأنه أن يحد بشكل كبير قدرة المجموعات الإرهابية على تمويل نفسها ومن ثم القيام بأنشطتها. ويحيي وفدها العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك في مجال غسل الأموال، ويدعو الدول الأخرى إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٨/٦٠. وإذ تشجع مبادرات الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية في ميادين منع الجريمة والاتجار غير المشروع والعدالة الجنائية، يجب على الدول أن تتخذ إجراءات حقيقية للسيطرة على الموقف: على الصعيد الوطني من خلال إنفاذ التشريعات، والتثقيف، وعلى الصعيد الدولي، من خلال الالتزام بتحقيق أهداف الاتفاقيات الدولية والتنسيق المتعدد الجنسيات ليتجاوز الاختلافات بين الدول.

٤٦ - **السيدة سوثيشاك** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن المشكلة العالمية للاتجار بالمخدرات غير المشروعة لا يمكن أن تعالج بصورة فعالة إلا عن طريق التعاون الدولي، نظرا لأن المنظمات الإجرامية العاملة في هذا المجال تتصرف بصورة جماعية في أراضي عدة بلدان. وستواصل حكومتها التعاون بنشاط من أجل تحقيق هذه الغاية وقد سنت تشريعا هاما، وتبذل جهودا في مجال التوعية أدت في عام ٢٠٠٥ إلى نتائج في الأقاليم العشرة الشمالية، فضلا عن كسايسومبون وهي المنطقة الخاصة السابقة، وأعلنتها منطقة خالية من الأفيون. وبحلول أوائل عام ٢٠٠٦، تم القضاء على زراعة الأفيون في كل أنحاء البلد. والنتائج واضحة من حيث تحسن نوعية حياة الأسر الريفية، وإمكانية الحصول على المياه النظيفة والتعليم والرعاية الصحية.

٤٧ - وعلى الرغم من القضاء الناجح على زراعة الأفيون، لم تصل المساعدات الإنمائية البديلة إلا إلى ٥٠ في المائة من المزارعين، و ٥٠ في المائة من القرى التي كانت تزرع في السابق الأفيون بحاجة ماسة إلى هذه المساعدة. وما زال يحتاج حوالي ٠٠٠ ١٢ من الذين كانوا يتعاطون المخدرات إلى علاج. وهناك اهتمام وطني ودولي بمواصلة القضاء على الأفيون في البلد، بما أن كثيرا من المجتمعات ليست لديها بعد الوسائل أو الوقت لتطوير محاصيل جديدة تدر الدخل أو محاصيل غذائية، أو إيجاد دخل يحل محل الدخل الذي فُقد بسبب التخلي عن إنتاج الأفيون. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت الحكومة استراتيجية برنامجية وطنية لمعالجة المشكلة بعد القضاء على الأفيون، وتغطي الفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩، وتحتاج إلى ٨,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتمويل. وإذا تم تنفيذها بنجاح، فسوف يساعد ذلك على تحقيق الاستقرار في الأقاليم الشمالية، ومنع العودة إلى زراعة الأفيون واستهلاكه، ومنع أو تخفيف مخاطر المخدرات غير المشروعة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وزيادة الفقر، والجريمة، والاتجار بالأشخاص، والفساد وكل ذلك يهدد البلد والمنطقة. وحثت المجتمع المانح الدولي على توفير الدعم بصورة عاجلة لا في شكل مساعدات تقنية ملائمة فحسب بل أيضا في شكل تمويل لاتخاذ إجراءات إنمائية بديلة.

٤٨ - **السيدة هاستيه** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الانتشار الواسع لزراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المواد الأفيونية والهيروين في أفغانستان سبب كثيرا من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في بلدها، حيث المخدرات غير المشروعة محظورة. وعلى الرغم من عدة تدابير لإنفاذ القوانين، وبناء تحصينات مختلفة على امتداد حدود البلد مع أفغانستان وباكستان، ازداد الاتجار بالمخدرات غير المشروعة عن طريق إيران، وهي أكثر الطرق البرية مباشرة إلى أوروبا. وبالإضافة إلى الاعتمادات المالية، قُتل أكثر من ٥٠٠ ٣ من الإيرانيين العاملين في مكافحة المخدرات وهم يتصدون لقوافل المخدرات المسلحة التي دخلت البلد من أفغانستان وباكستان في العقدين الماضيين. وتم الإيفاد عن وقوع حوالي ٠٠٠ ١ اشتباك مسلح في عام ٢٠٠٥، ونتيجة لذلك، تم تفكيك أكثر من ٠٠٠ ٢ مجموعة من مجموعات الاتجار

بالمخدرات، وتم مصادرة أكثر من ٤٠٠ ٢ قطعة سلاح. كما تم الاستيلاء على ما مجموعه ٠٠٠ ٣١٩ كيلوغرام من المخدرات من مختلف الأنواع في عام ٢٠٠٥. وتم تنفيذ مختلف برامج الوقاية من المخدرات، بما في ذلك حملات توعية الجمهور بمخاطر المخدرات وذلك في مراكز مكافحة المخدرات في جميع المدن والقرى، فضلا عن توفير الخدمات التدريبية والاستشارية للأسر المعرضة لخطر المخدرات، وإسداء المشورة والدعم للأفراد المعرضين للخطر، وتنظيم الحلقات الدراسية الإعلامية للسلطات المسؤولة عن إنفاذ القوانين.

٤٩ - وأضافت أن هناك حاجة إلى تعاون أوثق بين الدول لمواجهة المشاكل التي يسببها الإنتاج المتزايد للمخدرات في أفغانستان، والأنشطة المتصلة بالشبكات الإجرامية التي تنتهك السلامة الإقليمية للبلدان وتهدد أمنها. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، أبرمت حكومتها مجموعة من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال مراقبة المخدرات. ووقعت على مذكرات تفاهم مع ٣٨ بلدا، وتفاوضت مع ٣٢ بلدا آخر. ونفذت برنامج الحد من استخدام المخدرات وهو برنامج تعاوني مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويركز على توفير المساعدة القانونية، والمبادرات الوطنية، وتخفيف الطلب على المخدرات ومراقبة الإمدادات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، استضافت مائدة مستديرة لخبراء ميثاق باريس، أكد فيها الخبراء الأجانب أن جمهورية إيران الإسلامية في طليعة الدول التي تكافح المخدرات.

٥٠ - وقالت إن المشاكل التي تواجه بلدان العبور تحتاج إلى معالجة على الصعيد الدولي، ذلك لأنها صلة الوصل بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر بمسألة تخفيض الطلب على المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وبما أن مكافحة الطلب على المخدرات وإمداداتها يتطلب نهجا يجمع بين تدابير الوقاية وإنفاذ القوانين، يتعين على المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة أن توفّر الموارد المالية الإضافية والمساعدات التقنية للبلدان المنتجة وأكثر بلدان العبور تأثرا. وينبغي تشكيل شبكات إقليمية ودولية لتبادل المعلومات بصورة منتظمة وسرية وتقييمها، بحيث يمكن اكتشاف شبكات الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وتفكيكها بسرعة.

٥١ - **السد سوي** (ميانمار): رحّب بالمعلومات بالإيجابية للحد من زراعة الأفيون الواردة في تقرير الأمين العام، ولكنه أعرب عن دهشته لأن أرقاما محددة وردت عن أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولم ترد أي أرقام عن ميانمار، وهو البلد الثالث المذكور على أنه ساهم في النجاح الذي حققته المنطقة في الحد من زراعة الأفيون غير المشروع. ويذكر ''تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٦'' بوضوح أنه حدث انخفاض نسبته ٢٦ في المائة في زراعة خشخاش الأفيون في ميانمار في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من هذه التحسينات، إلا أن الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، المرتبطة ارتباطا وثيقا بالجرائم عبر الوطنية الأخرى مثل الإرهاب وغسل الأموال، ما زالت تشكل تحديا عالميا. وإن نجاح الحرب على المخدرات يمكن أن يشجع الجهود المبذولة في جبهات أخرى، ولكنه يتطلب تعاونا دوليا يستند إلى مبادئ المسؤولية المشتركة. ويجب استكمال التدابير الفعالة المتخذة للحد من إمدادات المخدرات وحظر الاتجار بها بتدابير فعالة لتخفيض الطلب عليها أيضا.

٥٢ - وأضاف أن هناك عاملا في نجاح حكومته في الحرب على المخدرات غير المشروعة ويتمثل في التنفيذ الفعال للخطة الوطنية للقضاء على المخدرات خلال ١٥ سنة وكانت الخطة قد بدأت في عام ١٩٩٩. ومنذ شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تم استكمال الخطة بمشروع المصير الجديد الذي يقدم الدعم لمزارعي الخشخاش السابقين الذين وافقوا على زراعة محاصيل نقدية بديلة. واتخذت الحكومة أيضا تدابير

محددة في مجالات منع ومعالجة ومراقبة المخدرات وسوء استعمالها، وتشارك في مختلف برامج التعاون الثنائية والإقليمية والدولية للقضاء على الاتجار بالمخدرات. وهي تعمل مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتوصل إلى هدف مشترك لجعل المنطقة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥. وانضمت إلى الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بالمخدرات والجريمة، وتتخذ تدابير للقضاء على التهديد الناشئ من مادة الميتامفيتامين. وعلى الرغم من كل هذه التدابير التي اتخذتها حكومته، لم تقتصر بعض الحكومات القوية على عدم توفير الدعم المادي أو المعنوي لهذه الجهود، بل إنها سعت إلى تلويث صورة حكومته بتوجيه اهتمامات لا أساس لها. وأعرب عن شكره إلى المنطقة، التي فتحت أسواقها للمحاصيل النقدية البديلة التي أنتجها مزارعو الخشخاش السابقون في ميانمار، مما ساعد على مواجهة مشكلة الفقر في الريف، وكرر تأكيد تصميم حكومته على مواصلة الكفاح ضد المخدرات غير المشروعة والإرهاب والاتجار بالأشخاص، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

٥٣ - **السيدة ريبيلو** (الهند): أعربت عن دعمها للنهج المتكامل الذي يتبعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتصدي للمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب. وقالت إنها تأمل أن ذلك سيعزز فعاليته في معالجة هذه المسائل. وإن وفدها يرحب بمبادرات المكتب لوضع سياسات المخدرات والجريمة في سياق إنمائي أوسع، استنادا إلى تعزيز العدالة والحكم الرشيد. وقد زادت حكومتها خمسة أضعاف تبرعاتها إلى المكتب.

٥٤ - وأضافت أن المخدرات هي أحد المصادر الرئيسية لتمويل الجريمة عبر الوطنية والإرهاب. والعلاقة بين الإرهاب الدولي، وغسل الأموال، وصفقات الأسلحة غير القانونية، والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي، ويجب رصدها بعناية ومعالجتها بشدة. ويجب أن تنقل الأمم المتحدة رسالة قوية وصريحة للتصدي للإرهاب، الذي لا يمكن تبريره مهما كان الوضع، وعليه فإن وفدها يأمل أن الاعتماد الأخير للاستراتيجيات العالمية لمكافحة الإرهاب سيوفر الدافع نحو اتخاذ إجراء موحد من جانب المجتمع الدولي عن طريق التدابير التعاونية العملية مثل تسليم المجرمين، ومحاكمتهم، وتبادل المعلومات، وبناء القدرات. وتدعو أيضا إلى القيام في وقت مبكر بمفاوضات حول مشروع اتفاقية شاملة عن الإرهاب الدولي. وقد تحملت الهند آثار الهجمات الإرهابية لمدة عقود من الزمن، وتتخذ الخطوات اللازمة من أجل التصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأبرمت اتفاقات مختلفة ثنائية وإقليمية في مجال الإرهاب وغسل الأموال والجريمة المنظمة التي تكمل تشريعاتها المحلية القوية.

٥٥ - وإن تخفيض زراعة خشخاش الأفيون في جنوب شرق آسيا والانخفاض المستمر في زراعة الكوكا العالمية وإنتاج الكوكايين تطورات إيجابية، إلا أن مستويات إنتاج الأفيون غير المشروع عالميا وازدياد استخدام المنشطات من نوع الأمفيتامين اتجاهات مقلقة يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء سريعا بشأنها. وقد اتخذت حكومتها الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين. وإن الهند بوصفها منتجا تقليديا للأفيون المشروع تثني على جهود مجلس المراقبة الدولية للمخدرات لعمليات الرصد التي يقوم بها للمحافظة على توازن دائم بين إمدادات المواد الأفيونية والطلب عليها. غير أن حكومتها يثيرها القلق بسبب المشكلات الناشئة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات عن طريق صيدليات الإنترنت، وهو أمر ينبغي أن يتم التصدي له عن طريق تعزيز التعاون الدولي وتحقيق انسجام التشريعات المحلية التي تنظم صيدليات

الإنترنت. وإن مكتب مراقبة المخدرات في الهند حقق نجاحا هائلا في مكافحة الاتجار ومصادرة المخدرات غير المشروعة، إلا أن الجهود الوطنية وحدها غير كافية وتظل حكومتها ملتزمة بالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي في هذا المجال.

٥٦ - **السيد أنزولا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة ينبغي أن يُنظر إليه على أنه مسؤولية مشتركة بين البلدان المنتجة والمستهلكة. وقد اتبعت حكومته نهجا وقائيا لا عقابيا تجاه هذه الجريمة فتناولت احتياجات أساسية مثل التعليم، والصحة، والرياضة، والترشيد، والإسكان، وإمكانية الحصول على الائتمانات، من أجل منع الناس من أن يضطروا إلى التوجه إلى الجريمة كوسيلة للرزق. وتعلق أهمية كبيرة على البرامج الاجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر واللامساواة الموجودة في المجتمع الفنزويلي. ويتعين على الدولة أن تضع الأمن على رأس أولوياتها، ويجب أن تجعل قطاعات اجتماعية أخرى تشارك في ذلك بالإضافة إلى مؤسسات مهتمة بمعالجة هذه المسألة. وتعمل حكومته على وضع مفهوم جديد للشرطة بوصفها خدمة عامة تسترشد بمبادئ الفاعلية والديمقراطية والمشاركة. وتم الاعتراف بجهودها لتعزيز الهياكل الأساسية لمكافحة غسل الأموال.

٥٧ - وأضاف أن مشكلة الاتجار بالأشخاص ينبغي أن تعالج بوصفها مسؤولية مشتركة بين بلدان المنشأ والعبور والوصول، باستخدام نهج متكامل يجمع بين الوقاية، والدعم الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للضحايا. وأضاف أن الفقر واللامساواة والاستبعاد الاجتماعي عوامل تزيد من ضعف النساء والأطفال لا سيما تجاه المتاجرين المحليين وعبر الوطنيين. وتشارك حكومته في الجهود الإقليمية التي تبذلها منظمة البلدان الأمريكية من أجل مكافحة الاتجار، وقد سنت على الصعيد الوطني قانونا يجرم الاتجار بالأشخاص.

٥٨ - وقال إن حكومته تتبع أيضا نهجا متكاملا تجاه مشكلة المخدرات وتعزز التنمية البديلة الوقائية. وترمي مختلف البرامج الاجتماعية في مجال التعليم والصحة والائتمانات الزراعية إلى حماية المجموعات المستضعفة لكيلا تصبح متورطة في زراعة المخدرات والاتجار بها. وزادت الحكومة أيضا من فعالية آليات مصادرة المخدرات، واكتشفت وقضت على المحاصيل غير المشروعة من خلال استخدام الرصد بالسواتل. وإن تعاونها مع الاتحاد الأوروبي في مجال الوقاية من استخدام المخدرات في فنزويلا ومراقبة السلائف الكيميائية كان مفيدا بصفة خاصة. وقد وقّعت أيضا على ٣٣ اتفاقا ثنائيا بشأن مكافحة مشكلة المخدرات وغسل الأموال وتحويل السلائف الكيميائية. وتتعاون إقليميا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع الاتحاد الأوروبي من أجل تسهيل تبادل المعلومات والأبحاث والخبرة التقنية بشأن مشكلة المخدرات.

٥٩ - **السيد موشيمي** (كينيا): أثنى على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لأنه يؤدي دورا حيويا في تعزيز قدرة الدول على الربط بشكل أكثر فعالية بين التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الحدود والفساد والإرهاب، ويؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/61/179) التي ترمي إلى زيادة تعزيز المكتب، لا سيما تلك الفقرات ٦٦ إلى ٧١. وتستفيد حكومته من برامج المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب، بما في ذلك التقييم المتعمق لأطر مؤسساتها وتشريعاتها بهدف تعزيز قدرتها على مكافحة غسل الأموال. وللأسف ما زال التصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها غير شامل. ولا يمكن أن يكون الرد الجماعي على الجريمة المنظمة فعالا إلا إذا كان هناك تصديق شامل على الاتفاقية وتنفيذها، وعليه فإنه يحث الدول على النظر في الانضمام لهذه الصكوك والتصديق عليها إذا لم تكن قد فعلت ذلك.

٦٠ - وقال إن حكومته ملتزمة بالجهود الدولية لمكافحة الاتجار. وبسبب موقع البلد الفريد بوصفه مركز الاتصالات في شرق أفريقيا، فإن كينيا تشكل طريق العبور المفضل لتجار المخدرات الدوليين. وعلى الرغم من قدراتها المحدودة، قامت في الآونة الأخيرة بتعزيز مراقبة حدودها بفضل وحدة مكافحة المخدرات، فاتخذت تدابير إدارية وعقابية صارمة ضد الاتجار بالمخدرات، وشكلت لجنة تنسيقية مشتركة بين الوزارات معنية بالمخدرات، ووكالة وطنية لحملات مكافحة إساءة استخدام المخدرات. وتعترف بأن الاتجار بالمخدرات مرتبط على نحو وثيق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد ضاعفت جهودها ضد هذه الجرائم كذلك.

٦١ - وأضاف أن منع ومكافحة الفساد يمثلان تحديا هائلا آخر، وبرهنت حكومته على التزامها بمكافحة الفساد، فكانت أول بلد يوقع ويصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وما زالت عملية التصديق والانضمام إلى الاتفاقية تتزايد بثبات، ولكن الأغلبية العظمى للدول الأطراف الحاليين من البلدان النامية. والمطلوب مشاركة جميع مناطق العالم من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للاتفاقية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تصدت حكومته للمسألة المعقدة المتعلقة باستعادة الأصول الناجمة عن الممارسات الفاسدة، وكان نجاحها في ذلك المجال محدودا. وقد استخدام كينيا ونيجيريا كحالات دراسة إفرادية في مبادرة المكتب الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للدول لمنع غسل الأموال وتسهيل إعادتها. ويجري النظر في التقييم والتوصيات الناجمة عن ذلك بهدف تعجيل الإجراءات اللازم اتخاذها لسد الثغرات. وأخيرا، قال إن وفده يرحب باعتماد برنامج عمل أفريقيا للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ الرامي إلى تعزيز زيادة القانون ونظم العدالة الجنائية في أفريقيا، ويحث المجتمع الدولي على دعم تنفيذه.

٦٢ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الوثائق المعروضة على اللجنة تشير إلى جدية مشكلة الجريمة والمخدرات. وقد حقق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نجاحا ويجب دعمه لتحقيق أهدافه من خلال توفير المساعدة العملية لمكافحة الجرائم وصياغة صكوك نموذجية تكون بمثابة دليل للتشريعات الوطنية. وأضافت أن حكومتها طرف في معظم الصكوك الدولية لمنع الجريمة بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. وكانت شريكة نشطة في المؤتمرات التي وضعت خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشكلت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة لجنة وطنية لوضع قانون عن الاتجار بالأشخاص. وأبرمت اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف كما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وانضمت إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

٦٣ - وقالت إن وفدها يكرر تأكيد إدانته لجريمة الإرهاب بجميع أشكاله. وإن المعلومات التي قدمتها حكومتها إلى البلدان الأخرى أنقذت حياة كثير من الناس، وأدت إلى تفكيك الخلايا الإرهابية الدولية، كما كانت حكومتها نشطة في المشاورات التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية لم تقدم تعريفا قانونيا للإرهاب، يميز بين الإرهاب والكفاح الشرعي للشعوب ضد الاحتلال الأجنبي، ويعالج الأسباب الجوهرية للإرهاب، إلا أنها تجاوزت النهج الذي اتبعه مجلس الأمن والذي لا ينظر إلى المسألة إلا من زاوية الأمن. ولا يمكن مواجهة الإرهاب بالقوة وحدها، فينبغي معالجة أسبابه الجوهرية.

٦٤ - وأضافت أن حكومتها تعمل من أجل إدراج أحكام مكافحة الإرهاب في تشريعاتها الوطنية. وإن الهيئة التي تم

إنشاؤها بموجب القانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تلعب دورا هاما بصفة خاصة في إطار فتح باب القطاع الخاص للمصارف، والاستثمارات الدولية. وقد تم تنظيم عدة حلقات تدريبية بالتعاون مع الهيئات الدولية مثل البنك الدولي، كما تم عقد مؤتمر إقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دمشق حول موضوع ''التنمية والنظام الفعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب''.

٦٥ - وقالت إن حكومتها أصدرت القانون رقم ٢ لعام ١٩٩٣ المتعلق بالاستخدام غير المشروع للمخدرات، وهو يتمشى مع أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وانضمت إلى مختلف الاتفاقيات الدولية عن مشكلة المخدرات، وهي عضو في لجنة المخدرات، وأبرمت اتفاقات ثنائية لتبادل المعلومات مع قبرص وتركيا وجمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية ومصر ولبنان والأردن. وترحب بجميع أشكال التعاون الدولي لمكافحة آفة المخدرات وتقدر المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقالت إن حكومتها على ثقة من أن جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ستنجح في التغلب على ما تشكله المخدرات والجرائم والإرهاب من تهديد.

٦٦ - **السيد شايمونغكول** (تايلند): قال إن العولمة جعلت العالم قرية عالمية وهذه هي إحدى الفوائد التي أدت إليها العولمة. غير أن نفس هذه القوى أدت إلى نمو لم يسبق له مثيل في الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تتراوح بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب.

٦٧ - وأضاف أن المخدرات تدمر حياة الناس والمجتمعات، وتعرقل التنمية، وتقوض الأمن. ويتأثر كل بلد مهما كان كبيرا أو صغيرا، وتتطلب المشكلة العالمية ردا عالميا متضافرا. وإن اتباع نهج شامل أمر ضروري أيضا. وقد حققت حكومته نجاحا في معالجة مشكلة المخدرات من خلال مشاريع التنمية البديلة التي تجمع بين الاستعاضة عن المحاصيل بالأهداف الإنمائية مثل إعادة الحراجة، وحماية البيئة، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين نوعية الحياة. وتتضمن استراتيجيات الحكومة توفير فرص العمل البديلة، والتدريب المهني، والخدمات التعليمية والصحية، وإنشاء منتجات مضافة القيمة من أجل تسويقها. وإن مزارعي الخشخاش السابقين الذين انتقلوا إلى المحاصيل النقدية البديلة مثل القهوة وأنواع الجوز أدت إلى زيادة متوسط الدخل بحوالي ١٠ أضعاف تقريبا خلال عقد واحد. وتعتقد حكومته أن هذا النموذج يمكن تطبيقه في أماكن أخرى، وهي تعمل مع حكومة ميانمار لجعل هذه القصة الناجحة تشمل الجانب الآخر من المثلث الذهبي. وهي تعمل أيضا مع حكومة أفغانستان لنقل خبرتها في مجال التنمية البديلة وتتعاون مع إندونيسيا وبلدان أمريكا اللاتينية. غير أن هناك حاجة إلى القطاع الخاص لتطوير وتسويق المنتجات الإنمائية البديلة، فضلا عن التعاون مع البلدان المتقدمة من أجل فتح أسواقها أمام هذه المنتجات.

٦٨ - ومن أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص على نحو فعال، يتعين اتباع نهج متوازن في ثلاثة مجالات رئيسية تتمثل في الوقاية والحماية والمحاكمة. فالوقاية من الأسباب الجوهرية للاتجار يجب أن يكون في الطليعة، وتثبت التجربة أن النهج القائم على حقوق الإنسان لحماية الضحايا ومساعدتهم أمر أساسي لنجاح محاكمة المسؤولين. ووضعت حكومته مكافحة الاتجار على برنامج عملها الوطني، ولكن طبيعة هذه الجريمة وهي جريمة عبر الحدود تعني أن التعاون الدولي المعزز أمر لا غنى عنه.

٦٩ - وأضاف أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب يغذيان بعضهما البعض، ومن غير الممكن معالجة واحدة دون الأخرى. ويدعو وفده إلى التنفيذ الكامل والفعال

للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة في الآونة الأخيرة. وحتى مع توفر النيات الحسنة، لن تستطيع البلدان النامية أن تفي بالتزاماتها بدون زيادة المساعدة التقنية زيادة ملحوظة. وعليه فإن وفده يرحب بإنشاء الفريق العامل المؤقت المفتوح باب العضوية والمعني بإنشاء المساعدة التقنية في المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. ويعتقد أيضا أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤسسة حيوية في المكافحة العالمية للمخدرات والجريمة، ويستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.